### ضمن إطار المنحة الخليجية التي أقرها المجلس الأعلى لـ«الخليجي»

# 1.250 مليار دولار ... قيمة مساهمات الكويت لتمويل مشاريع تنموية بالأردن

ساهمت الكويت بمبلغ 1,250 مليار دولار أمريكي لتمويل تنفيذ مشاريع استراتيجية وتنموية في الاردن وذلك ضمن إطار المنحة الخليجية التي اقرها المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نهاية عام 2011.

وخلال الفترة القليلة الماضية مكن هذا الالتزام الكويتي الحكومة الأردنية من تنفيذ مشاريع ذات اولوية قصوى بمختلف القطاعات في ظل الأزمات الخارجية التي اثرت على الاقتصاد الاردني ونتج عنها تحديات مالية واقتصادية.

فقد انعكس تمويل المشاريع والبرامج التنموية المتفق عليها ضمن إطار المنحة بين حكومتي البلدين على تحسين الخدمات الأساسية العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين في الاردن وتخفيف العجز في موازنة الحكومة الأردنية.

كما كان لهذه المنحة دور في مساعدة الأردن على مواجهة التداعيات «السلبية» لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة لا سيما أزمة اللجوء السوري إلى الأردن والتي ما زالت تلقي بظلالها على المجتمع الأردني واقتصاده بعد استضافته نحو 1,3 مليون لاجئ سوري وفق بيانات أردنية رسمية.

وبمناسبة إنجاز واعتماد معظم الاتفاقيات والبرامج المتفق عليها بين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وهو الجهة الكويتية المشرفة على إدارة وتنفيذ المنحة بالتنسيق مع الحكومة الأردنية أعرب وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني عماد فاخوري عن «الشكر والامتنان» لدولة وحكومة وشعب الكويت على الدعم المتواصل الذي تم تقديمه عبر أعوام من العلاقات «الثنائية المتينة».

وأشاد فاخوري بالعلاقات «المتميزة» التي تربط الأردن والكويت «وخصوصية» العلاقة التي تربط العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني بسمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

■ **فاخوري : منحة الكويت ساهمت في تخفيف شدة التحديات الاقتصادية والمالية التي واجهت الأردن خلال الأعوام الماضية**

وأكد أهمية الدور الذي لعبته منحة الكويت في تخفيف شدة التحديات الاقتصادية والمالية التي واجهها الأردن خلال الأعوام الماضية موضحا انها مكنت الحكومة الاردنية من تنفيذ مشاريع راسمالية استراتيجية في ظل ضغوطات «كبيرة» تحملتها الأردن نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة وتدفق اعداد «هائلة» من اللاجئين السوريين على الأردن.

وعن الانطباعات السائدة حول تقييم اداء الحكومة الأردنية وتعاونها لتنفيذ برامج واتفاقيات المنحة قال إن التجربة الكويتية – الأردنية «ناجحة بامتياز» ونموذج يحتذى به على صعيد التعاون العربي المشترك.

وأضاف أن المنحة الكويتية استفادت منها قطاعات حيوية متعددة حيث شملت تمويل مشاريع جديدة «غير مسبوقة» كمشاريع قطاع الطاقة مبينا حرص الحكومة الأردنية والتزامها بالمتطلبات القانونية والفنية واللوجستية كافة من أجل سير العمل وإنجاز المشاريع كما اتفق عليه وبكل دقة وشفافية.

وأعرب وزير التخطيط الأردني عن الشكر والامتنان على «المتابعة الحثيثة والاهتمام البالغ» الذي ابدته الحكومة الكويتية تجاه الأردن من خلال هذه المنحة مبينا اهمية الدور «المميز» الذي قام به الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بإدارته للمنحة.

وأوضح انه كان لتعاون الصندوق الكويتي وكوادره «دور مهم» في تعظيم الاستفادة من المنحة من خلال الإجراءات التي اتبعها في إدارتها والمتمثلة بالموافقة على تمويل مشاريع تنموية بكامل قيمة المنحة وتمويل المشاريع التنموية للمحافظات والبلديات ذات الأولوية حيث تتطلب الكثير من المتابعة والتدقيق كونها مشاريع صغيرة الكلفة بعدد كبير إلا أن لها اثرا إيجابيا في مجال تحقيق التنمية المحلية ودفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة وفي المناطق الأقل حظا.

وأضاف ان الصندوق الكويتي ومن أجل تسهيل الإجراءات وتعظيم الاستفادة من المنحة قام كذلك بتعيين مكتب استشاري دائم في الأردن لتسهيل عملية متابعة المشاريع الممولة من المنحة ومراجعة المطالبات المالية الخاصة بالمشاريع الممولة.

وضمن الحديث عن سير العمل في المشاريع الممولة من المنحة الكويتية أشار الوزير الأردني إلى أن إجمالي قيمة الاتفاقيات والبرامج التي تم اعتمادها وتوقيعها مع الصندوق الكويتي لتمويل المشاريع التنموية في الأردن بلغ حوالي 1,250 مليار دولار أمريكي أي بنسبة التزام 100 في المئة في حين بلغت قيمة المبالغ المالية «المسحوبة» من المنحة الكويتية المقدمة للأردن نحو 1,136 مليار دولار حتى نهاية سبتمبر الماضي.

وعن موعد إتمام تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن إطار المنحة قال فاخوري إنه باواخر العام الحالي سيتم الانتهاء من تنفيذ جميع المشاريع الممولة من المنحة الكويتية باستثناء مشروع واحد سيتم الانتهاء من تنفيذه عام 2018.

وحول توزيع المنحة حسب القطاعات أوضح أن قطاعات التنمية المحلية والتي تشمل الزراعة ومكافحة الفقر والبلديات والمحافظات استحوذت على 43 في المئة من إجمالي المنحة فيما توزع باقي مبلغ المنحة على قطاعات الطاقة والثروة المعدنية بنسبة 17 في المئة والطرق بنسبة 12 في المئة والتعليم ب 10 في المئة والصحة ب 7 في المئة والمياه والري بنسبة 7 في المئة ثم النقل ب 4 في المئة.

وعلى صعيد متصل أشاد فاخوري بمساهمة الكويت في دعم المجتمع الأردني لاستضافة اللاجئين السوريين من خلال المنح التي قدمتها الحكومة الكويتية عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال الأعوام 2014 و2015 و2016 بعد أن بلغ إجمالي الدعم 58 مليون دولار خصصت لدعم جهود الحكومة الأردنية للاستجابة للتحديات التنموية التي تواجهها وفق خطط الاستجابة الأردنية للأزمة السورية.

وعن تفصيل هذه المنح أوضح أنه جرى بنهاية عام 2014 توقيع اتفاقية بقيمة 18 مليون دولار لتمويل المشاريع ذات الأولوية للمجتمعات الأردنية المستضيفة للاجئين السوريين في قطاعات الصحة والتربية والبلديات أعقبها توقيع اتفاقيتين في عام 2016 بقيمة إجمالية بلغت 40 مليون دولار لتمويل مشاريع في القطاعات ذاتها.

وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أعرب فاخوري عن اعتزازه بالعلاقة مع الصندوق الذي اعتبره «شريكا اساسيا» في دعم الجهود التنموية في الاردن سواء من خلال دوره في إدارة مساهمة الكويت في إطار (المنحة الخليجية) و(منحة دعم المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين) أو من خلال تقديمه القروض التنموية الميسرة والمنح للأردن منذ عام 1962.

عماد فاخوري

■ **المبلغ المرصود ساهم في تمويل 729 مشروعاً موزعاً ضمن مختلف القطاعات التنموية**

■ **للصندوق الكويتي «بصمات واضحة» في تمويل العديد من المشاريع الحيوية في الأردن من خلال قروضه التنموية الميسرة**

وقال إن للصندوق «بصمات واضحة» في تمويل العديد من المشاريع الحيوية في الأردن من خلال قروضه التنموية الميسرة جدا مشيرا إلى مساهمة الصندوق بتمويل (26) مشروعا ذات أولوية اقتصادية واجتماعية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 579,5 مليون دولار خلال الفترة (1962–2017).

ولفت إلى أن بلاده وبالرغم من مرور أكثر من ستة أعوام على الأزمة السورية واستمرار التحدي المتمثل باستضافة اللاجئين السوريين «فهي تضع أمام الأشقاء الخليجيين تصورات الأوضاع والتحديات المالية التي مازال يعانيها الأردن جراء تقديم الخدمات الأساسية للاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم».

وأقر بان ذلك الامر يشكل «عبئا كبيراء على المالية العامة وسط تباطؤ عملية النمو نتيجة الركود الاقتصادي في المنطقة واستمرار الآثار السلبية للصدمات الخارجية جراء «حالة عدم الاستقرار في المنطقة والازمة السورية والحرب على الإرهاب والتدهور الكبير في القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية من سياحة واستثمار وصادرات وما يرتبط بتحديات الفقر والبطالة».

وأعرب عن تطلع الأردن الدائم الى الدول الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي كشركاء اساسيين في دعم الأردن ودعم صموده ومنعته في مواجهة التحديات لاسيما في هذه المرحلة الاستثنائية بالذات.

من ناحية اخرى ابرز تقرير اعدته وزارة التخطيط الأردنية اهم المشاريع التنموية الممولة من المنحة الكويتية في الأردن واكثرها حيوية وياتي في مقدمتها مشروع ميناء الغاز الطبيعي المسال (ميناء الشيخ صباح الأحمد للغاز الطبيعي المسال) المعني بدعم الاقتصاد وتامين التزود بالطاقة وتنويع المصادر وتحقيق اهداف الأردن الاستراتيجية في تقليص ازمة الطاقة التي يعاني منها.

وساهم افتتاح المشروع عام 2015 والممول بقيمة 65 مليون دولار في تعويض النقص الحاصل في كميات الغاز الطبيعي المستورد للاردن وتنويع مصادر التزود بالغاز إذ جعل ميناء العقبة مركزا إقليميا لتامين مصادر الطاقة المختلفة للدول العربية المجاورة ما سيضع الأردن على خارطة الغاز الطبيعي المسال عالميا. كما يعد مشروع (توليد الكهرباء من طاقة الرياح في منطقة معان) من المشاريع التنموية المهمة التي مولتها المنحة بقيمة 150 مليون دولار حيث يعتبر من مشاريع الطاقة المتجددة الريادية التي تساعد على زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في (خليط الطاقة).

ويتكون المشروع من محطة توليد كهرباء تعمل بطاقة الرياح باستطاعة حوالي 80 ميغاواط مع جميع مستلزماتها الاساسية ويشتمل على تركيب 40 مروحة هوائية ذات الحجم 2 ميغاواط لكل مروحة ومن المتوقع ان ينتج المشروع حوالي 200 غيغاواط لكل ساعة في السنة.

وتم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى باستطاعة حوالي 66 ميغاواط وربطها بالشبكة الوطنية خلال عام 2016 ويجري العمل على استلام المرحلة الثانية للمشروع باستطاعة 14 ميغاواط وسيتم افتتاحها وتشغيلها خلال العام الحالي.

ومن المشاريع الحيوية المهمة ايضا مشروع (جر مياه الموجب إلى محافظة الكرك) الحائز على المرتبة الأولى كافضل مشروع مائي بعد تنافسه مع 500 مشروع عالمي للمياه والصرف الصحي على هامش القمة العالمية للمياه التي اقيمت في ابوظبي.

وبلغت قيمة تمويل هذا المشروع من المنحة الكويتية نحو 14 مليون دولار وتم تشغيله خلال عام 2016 ويهدف إلى تعزيز التزويد المائي لمحافظة الكرك من خلال نقل كميات من مياه الشرب تقدر ب 500 متر مكعب لكل ساعة من (سد الموجب) بعد معالجتها وتنقيتها إلى قرى محافظة الكرك وخاصة الشمالية منها حيث تم من خلال المشروع تنفيذ خطوط ناقلة من سد الموجب وكذلك إنشاء محطات رفع وخزان. وخصصت المنحة الكويتية كذلك مبلغ 218 مليون دولار لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية للمحافظات إذ تهدف المشاريع الممولة ضمن برامج البنية التحتية للمحافظات إلى تحفيز الاستثمار والاقتصاد المحلي للمحافظات لتوفير فرص عمل جديدة تقدر بالآلاف.

وتم من خلال المبلغ المرصود تمويل 729 مشروعا موزعا ضمن مختلف القطاعات التنموية في المجتمع تم الانتهاء من تنفيذ 560 مشروعا ويجري العمل على استكمال تنفيذ 169 مشروعا ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذها خلال العام الحالي. وتتضمن هذه المشاريع إنشاء 18 مدرسة و25 إضافة صفية ومراكز صحية ومراكز ومعسكرات للشباب وتمديد شبكات مياه وصرف صحي كما تم من خلالها تنفيذ مشاريع خلطات اسفلتية ومشاريع إنتاجية وتوفير أجهزة ومعدات طبية وزراعية.

يذكر أن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قرر في دورته ال (32) المنعقدة بالرياض عام 2011 تخصيص منحة إجمالية بقيمة خمسة مليارات دولار امريكي لغايات تمويل مشارع تنموية ذات اولوية تحددها الحكومة الأردنية.

### البنك شارك في مؤتمر «عرب نت الكويت»

# الشالوحي: «بيتك» زاد من حجم استثماراته في التكنولوجيا

شارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» في النسخة الثانية من مؤتمر «عرب نت الكويت» الذي اقيمت فعالياته تحت رعاية وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان، وجمع أبرز المستثمرين وقادة القطاع الرقمي والمصرفي ورواد الأعمال.

وجاءت مشاركة «بيتك» من منطلق حرصه على التواجد في المؤتمرات والملتقيات التي من شانها دعم القطاع المصرفي وتحسين بيئة الاعمال وتعزيز قطاع الاستثمار وتبادل الخبرات التي تصب في مصلحة التنمية الشاملة على جميع الاصعدة، وكذلك التعرف بآخر تطورات العالم الرقمي للاستفادة منها في العمل المصرفي وخدمة العميل. وخلال مشاركته في الحلقة النقاشية تحت عنوان «التكنولوجية المصرفية– الاتجاهات الجديدة والابتكار»، قال مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة، في «بيتك»، فادي الشالوحي ان «بيتك» حريص على تبني آخر التطورات التكنولوجية في الصناعة المصرفية، مع الالتزام بالمعايير الامنية وضوابط الجهات الرقابية التي هي من التحديات التي تحد نوعا ما من الافراط في استخدام التكنولوجية الا ضمن اطر معتمدة وآمنة جدا، مشيرا الى ان التطور الرقمي لا يمكنه ان يحل محل البنوك ولكن يلعب الدور الاكبر في العمليات المصرفية وطرق الدفع العصرية.

فادي الشالوحي متحدثا خلال المؤتمر

وأضاف الشالوحي «اننا نعيش الان وسط التكنولوجيا وفي العالم الرقمي، وهم بين ايدينا، علينا ان نستفيد منهم ونتبناهم في أعمالنا لتلبية احتياجات العملاء ومواكبة خبراتهم التكنولوجية».

أوضح الشالوحي، ان «بيتك» زاد من حجم استثماراته في التكنولوجيا، وكان ذلك ملموسا في العديد من الخدمات المبتكرة التي اطلقها لعملائه ومنها خدمة KFH Wallet، المبتكرة للدفع الالكتروني دون الحاجة لاستخدام البطاقة المصرفية، منوها بان «بيتك» هو اول بنك في الشرق الاوسط وافريقيا يطبق خدمة KFH Wallet، المدعومة بخدمة ماستركارد للتمكين الرقمي للدفع عبر الهواتف الذكية (MDES)، وهي منصة مبتكرة تساعد على تحويل اي جهاز متصل بالإنترنت الى جهاز دفع الكتروني، مشيرا الى ان هذه الخدمة تقوم على نظام الامان المتوافق مع تقنية EMV.

كما اطلق «بيتك» جهاز «XTM» التفاعلي ذاتي الخدمة الذي يوفر مجموعة من الخدمات المصرفية ابرزها السحب والإيداع من دون بطاقة، في تاكيد على حرص البنك على توفير معظم الخدمات المصرفية التي يقدمها الفرع المصرفي، من خلال وسائل التقنية الحديثة وعلى مدار الساعة.

واطلق «بيتك» وللمرة الاولى في الكويت، خدمة Visa Checkout لتسهيل عملية الشراء عبر الانترنت بسرعة وأمان، وذلك لحاملي بطاقات «بيتك» الائتمانية ومسبقة الدفع بالتعاون مع شركة فيزا العالمية.

واضاف «بيتك» العديد من المميزات والخدمات التكنولوجية على اجهزة الصرف الالي المنتشرة في جميع انحاء الكويت، كما اطلق «بيتك» موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت kfh.com بعد تطويره وتضمينه بافضل المواصفات القياسية للمواقع الإلكترونية العالمية في الشكل والمحتوى.

وحصد «بيتك» جائزة «افضل بنك رقمي للعملاء» في الشرق الأوسط من مجلة «غلوبل فاينانس» العالمية لعام 2017، وذلك للكفاءة العالية في الخدمات الرقمية، والنمو في حجم العملاء الرقميين، والتصميم المبتكر للمنصات الإلكترونية.

ويحرص «بيتك» على مواصلة تعزيز خدماته المصرفية وتحسينها بشكل مستمر، بما يطور من خدمة العميل ويضيف قيمة إلى تعاملاته المصرفية، مؤكدا الاستمرار في مواكبة آخر وأحدث التطورات في البنية التحتية وتبني آخر التطورات التكنولوجية في الخدمات المصرفية، بما يساعد على منح العملاء تجربة مصرفية متميزة وخدمات عصرية بأعلى معايير الجودة والتميز.

ويسلط مؤتمر «عرب نت الكويت» الضوء على سوق الكويت واسواق مجلس التعاون الخليجي، ويناقش استراتيجيات الاستثمار والاتجاهات السوق وتجارب رواد الأعمال الناجحين في ما يخص تمويل المشاريع وبناء فرق العمل والتوسع. ويوفر منصة لأكثر من 70 متحدثا و600 شخص من الحضور من ضمنهم شركاء القطاع الرقمي لمناقشة أحدث الاتجاهات وأهم التطورات في الصناعة الرقمية وارتباطها بالعمل المصرفي والتجارة والاعلان والاعلام.

# الغرفة تستقبل وزير التجارة والصناعة وريادة الأعمال الروماني

جانب من اللقاء

التقى علي محمد ثنيان الغانم – رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت بمعالي الان لوفر – وزير التجارة والصناعة وريادة الأعمال لجمهورية رومانيا في يوم الخميس الموافق 25 أكتوبر 2017، حيث أوضح الغانم أن رومانيا تعتبر إحدى الجهات الاستثمارية الواعدة مشيرا إلى ضرورة تقوية وتعزيز روابط التعاون من خلال تكثيف زيارات الوفود الاقتصادية وكذلك التزويد بالمعلومات التعريفية بالمناخ الاستثماري الروماني والفرص المتاحة، وأضاف أن المستثمر الكويتي له باع طويل فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية من خلال إقامة عدة مشاريع في مختلف دول العالم، وقد اكد الغانم على استعداد الغرفة في تسخير كافة إمكاناتها في سبيل تقوية العلاقات الاقتصادية الكويتية الرومانية.

ومن جانبه أوضح معالي الوزير الروماني أن هدف الزيارة هو توطيد العلاقات الاقتصادية لرومانيا مع دول مجلس التعاون الخليجي بالأخص مع دولة الكويت، مضيفا أن رومانيا قد تطورت بشكل كبير منذ عام 2004 عندما انضمت إلى حلف الناتو وفي عام 2006 انضمت إلى الإتحاد الأوروبي ، كما انها تعتبر الأسرع من حيث النمو الاقتصادي في أوروبا بنسبة 5.9%، وأضاف أن الحكومة الرومانية قد اقرت عدة قوانين هامة من شانها تحسين بيئة الأعمال في رومانيا، ومن أهم هذه التشريعات هو نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) حيث سيتم طرح من خلال هذا النظام العديد من المشاريع في شتى القطاعات كالصحة، السياحة، الصناعات الخفيفة ، وسائل النقل والمواصلات، كما أفاد أن أجور القوى العاملة في رومانيا تعتبر الادنى في أوروبا بمعدل 320 للعامل الواحد.

ومن جانب آخر التقى معالي الوزير الروماني بالشركات الكويتية، حيث كان بإستقباله عبدالوهاب محمد الوزان – نائب رئيس الغرفة الذي القى كلمة أشاد فيها بعلاقات الصداقة بين دولة الكويت وجمهورية رومانيا، وتطرق إلى أهمية دور القطاع الخاص في مجالات التنمية الاقتصادية وتعزيز التعاون التجاري من خلال إستقطاب المشاريع الاستثمارية وعمل شراكات ناجحة بين الجانبين الكويتي والروماني، كما دعا الوزان الشركات الرومانية للتواجد بشكل مستمر في السوق الكويتي لما تملكه من جودة في الصناعات والإختراعات المتطورة، مشيرا إلى أن التبادل التجاري بين البلدين لا يرقى لمستوى الطموح مؤكدا أن الغرفة على أتم الاستعداد لتقديم كافة خدماتها للتوصل إلى نتائج إيجابية.

ومن جانبه قدم معالي الوزير لأوفر عرضا تفصيليا عن المناخ الاستثماري الروماني شرح من خلاله كافة التطورات التي انجزتها الحكومة الرومانية فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية وتقديم المزايا للمستثمر الأجنبي على شكل إعفاءات ضريبية وجمركية، بالإضافة إلى المرونة في حركة رؤوس الأموال دون أية قيود، كما قام بعرض الفرص الاستثمارية التي تسعى الحكومة الرومانية إلى تنفيذها، حيث أعرب عن أمله في أن يشارك المستثمر الكويتي في هذه المشاريع.